الفصل الخامس

مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل(١)

انتبهت مصر منذ فجر التاريخ لأهمية نهر النيل باعتباره شريان الحياة فارتاد علماؤها وباحثوها ومهندسوها أعالي النهر لاكتشاف منابعه كما وضعوا مخططات ضبط مياهه في فهم تام لمفهوم التحديد الطبيعي والسياسي والقانوني، لحوض النهرومازالت مصر تعطي العلاقةالاستراتيجية ، الأوضاع الجيو سياسية لحوض النهر اهتماماً خاصاً ومتميزاً لعلاقتها بدوله ولقد أولت مصر اعتبارات التعاون مع هذه الدول بهدف استمرار تدفق مياه النهر نحو أراضيها باعتبار أن مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد علي مياهه بنسبة٩٥%، وأنها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبيء بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية برغم زيادة عدد السكان وتطور خطط التنمية ومن ثم فإن من حق مصر أن تشعر بالقلق حيث تعرض الايراد المائي فترات تاريخية مختلفة ولأسباب سياسية كما أن مصر أيضاً تتعرض لتهديد جديد وهو احتمال تأثر مصادر مياه

---

١) عن مقال ا.د. مغاوري شحاتة دياب- بدون تصرف

نهر النيل من جراء التغيرات المناخية بما يحمله ذلك من خطر شديد في مواجهة نقص موارد مياه نهر النيل الذي تمثل المياه الحياة لشعبها ولم تكن مصر في سعيها لتأمين احتياجاتها المائية حالياً ومستقبلاً غافلة عن أهمية تحقيق مصالح جميع الدول المشتركة معها في حوض النهر.

لذا أقدمت مصر عن وعي لإبداء روح التعاون من خلال إنشاء أو المساعدة في إنشاء مشروعات هندسية مائية علي مناطق متعددة من حوض النهر وعلي سبيل المثال أقامت سد أوين في أوغندا وسد جبل الأولياء في السودان ثم تنازلت عنه لصالح السودان بعد إنشاء السد العالي، وكذلك سدود سنار ـ سد خشم القرية ـ سد مروة بالسودان، كما أن مصر لا تعترض علي أية مشروعات يتقدم بها دول حوض النهر طالما أنها تحقق صالح هذه الدول ولا تهدد أمن مصر المائي ـ لقد تخطت مصر ذلك وقامت بإنشاء العديد من مشروعات التعاون في مجالات الكهرباء واستصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الشرب ومشروعات متعددة لأغراض التنمية والتعليم والصحة. ولم تترك مناسبة للمساندة السياسية للنظم الشرعية في دول الحوض ألا وبذلت جهدها الداعم والمؤيد.

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظرا لحجم الماء الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنويا، وعلي الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لا ترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي باستثناء اتفاقي بريطانيا(المسئولة عن السودان آنذاك) وإيطاليا(المسئولة عن الحبشة آنذاك)، وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية والتي تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الازرق أو بحيرة تانا أو نهرالسودان مما يؤثر علي كمية المياه المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما اعترضت علي اتفاقيتي ١٩٥٩ ١٩٢٩الخاصتين بمصر والسودان غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون، حيث وقع الرئيس المصرى ورئيس وزراء أثيوبيا عام١٩٩٣ إطارا للتعاون بين مصر وأثيوبيا يتضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياه نهر النيل تفصيلا من خلال الخبراء علي أساس الإطار الاتفاقي للمجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر، وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حاليا بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور

مع مصر والسودان لقد قامت أثيوبيا تاريخيا بهذه الأعمال علي مياه نهر النيل وبشكل منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

نهر النيل حياة أو موت بالنسبة لمصر

الزراعة من أهم المصادر الرئيسية فى الدخل القومي وتعتبر عنصر أمن وأمان للشعوب فمن لا يملك قوته لا يملك حريته والله سبحانه وتعالى هيأ لنا طبيعة جغرافية جعلتنا في مصاف الدول الغنية ،ولكن على مدار الحكومات المتعاقبة بدأ نجم الزراعة في الإفول بسبب سياسات خاطئة أودت بنا إلى جب عميق ننتظر السيارة ليدلو بدلوهم لينتشلونا منه ، فأزمة مياه الرى كابوس يهدد الفلاحين فى مصر.

إن أى تلاعب فى حصة مصر من مياه النيل معناه نقص حصة المواطن المصرى فى مياه الشرب ولم تكن أزمة المياه وليدة اليوم ولكن تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ وعبارة ان النيل لمصر حياة أو موت ذكرت عبر التاريخ ففي ٢ مايو عام ١٩٢٩أرسل مصطفى النحاس إلى تشمبرلين وزيرالخارجية البريطاني آنذاك احتجاجا على اتفاقية مياه النيل ووصف قضية المياه بمسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر وموضوع أن النيل لمصر حياة او موت لا يحتاج لتوضيح حيث انه لا يحتاج لذلك حيث بلا ماء فلا حياة .

وصلت بعض الخلافات حول تقسيم المياه بين دول حوض النيل درجة وصفها مسئول مصري بأنها بمثابة إعلان حرب ولا يتوانى مسئولون وخبراء مصريون عن استخدام تعبير الحرب في مواجهة أية أحاديث تتردد عن إعادة توزيع حصص دول حوض النيل من مياهه، فالأمرخطير جداً إنه يرقى إلى إعلان حرب ولقد رفضت مصر الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياه النيل بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل وقال وزير الري والموارد المائية المصرى إن مصر اشترطت للتوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل إضافة إلى ضرورة أن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل،اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة بها كما أن مصر اشترطت أيضا في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب (مصر والسودان) لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين

تمثلان الأقلية كما أن المفاوضات التى تتبعها اتجاه مصر إلى وضع مشروعات اقتصادية وتنموية لدول المنبع، ضمن ما يسمى بمبادرة حوض النيل، تكلفت ٢١١ مليون دولار لكن ذلك لم يأت بعائد إيجابي على مصر، فدول المنبع تعتبر الاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصة مصر من مياه النيل ظالمة لهذه الدول ويجب تعديلها وتقترح مصر تشكيل لجنة رباعية مكونة من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول الهضبة الاستوائية وخبيرين من الهيئات الدولية لإيجاد صيغة مناسبة للاتفاقية التي تمسكت دول الحوض بالتوقيع على إطار لها خلال ستة أشهر على أن يتم رفعها للمجلس الوزاري لاعتمادها وإقرارها ويقول وزير الري إنه بالرغم مما حدث في الكونغو فإن مشروعات التعاون المشترك مع دول الحوض سوف تستمر وكذلك المساعدات باعتبارها ضمن محطات التفاوض، مؤكداً أن القاهرة سوف تستوعب رغبات دول حوض النيل بما يضمن في ذات الوقت مصلحة مصر، مشيرًا إلى أن دول الحوض السبع ستعلن موقفها من الاقتراحات المصرية وأن الوضع الحالي لا يضيرها، فالقاهرة موقعة على اتفاقيات ملزمة لجميع دول الحوض بما فيها السودان ومنذ استقلال دول حوض النيل تثور مطالب بين الحين والآخر من جانب حكوماتها بإعادة النظر في اتفاقيات قديمة، باعتبارها تمت إبان وقوع هذه الدول تحت الاستعمار وأن هناك حاجة

لدى بعض هذه الدول (خاصة كينيا وتنزانيا) لموارد مائية متزايدة بل إن تنزانيا أعلنت منذ استقلالها عدم اعترافها بهذه الاتفاقيات من الأصل، فيما كانت القاهرة تتمسك دائما بالدعوة إلى احترام الاتفاقات التاريخية كي لا تتحول القارة الأفريقية إلى فوضى، كما سعت مصر إلى الدخول في تعاون فني واقتصادي مع هذه الدول، خاصة مع إدراكها لوجود تدخلات من قبل قوى خارجية وبالتحديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لدفع المنطقة إلى حافة الصدامات ويقول الخبراء إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها القاهرة إلا أن هناك خطورة كبيرة في الأمر في ظل ما يتردد عن حروب المياه القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياه، إضافة إلى العبث الصهيوني والغربي في هذا الملف الاستراتيجي لاتخاذه أداة لابتزاز مصر والضغط عليها، مشددين على أن تأمين مصر لمواردها المائية يشكل على الدوام أحد التحديات المباشرة للأمن القومي المصري .

حروب وشيكة بسبب نقص المياه في العالم: يتوقع عدد من الخبراء والمتخصصين أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فرغم الحقيقة الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي مساحة الكرة

الأرضية (٧١%) إلا أن ٩٧.٥% منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام. وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءا ضئيلا من مصادر مياه كوكب الأرض ومع تزايد عدد السكان عالميا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الاحتياجات والمطالب الدولية ويُعد حوض نهر النيل مستودعاً مائياً يُغطي ١.٣ مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ ١٠ دول، هي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي وأريتريا وثلاث دول فقط وهي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل ٨٥% من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض ويُتوقع أن يزيد الطلب على المياه في تلك المنطقة خلال الـ ٤٠ سنة المقبلة نظراً لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر حاليا ٨٠ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ١٢١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيصل عدد سكان السودان بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٧٣ مليون نسمة، وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة يقول ديفيد شين أستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن إن مشاريع الري

تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر

مصر لن تسمح بالتحكم في مياه النيل

استبعدت مؤسسة العلوم والسياسة الألمانية في برلين ـ أهم مؤسسة بحثية تقدم توصياتها للحكومة الألمانية مباشرة ـ أن تتنازل مصر عن موقفها الحالي المتمسك بحصتها في مياه النهر باعتبارها قضية أمن قومي ويري خبير الشئون الأفريقية والمصرية في المؤسسة شتيفان رول أن الخلاف الرئيسي هو بين مصر وأثيوبيا حيث تصل لمصر٨٥% من مياه النيل عبر النيل الأزرق في الهضبة الأثيوبية، وترغب أديس ابابا منذ عام١٩٩٠ في الاستفادة من هذه الميزة الجيوستراتيجية اقتصاديا في بناء سدود للتوسع في مشروعات الري وتوليد الطاقة إلا ان الخطر يكمن في أن تصبح أثيوبيا في وضع يسمح لها بالتحكم في كمية المياه التي تصل الي مصر وهو وضع سوف تعمل مصر علي منعه بأي وسيلة أما تأثير دول المنبع الأخري فليس حيويا علي مصر حتي إذا توسعت هذه الدول في مشروعات علي نهر النيل الأبيض فلن يؤثر ذلك علي كميات المياه لمصر والسوادن بنفس الدرجة

كما هو الحال في السدود علي النيل الأزرق.

وتخلص المؤسسة البحثية الألمانية في تحليلها للأزمة الراهنة حول مياه النيل إلي أن الأمر يتطلب تدخلاً سريعًا من الجهات المانحة وهي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي ودول أوروبية مثل ألمانيا وهي الجهات التي مولت مشروعات للمياه في دول الحوض قيمتها أكثر من مليار دولار منذ عام٢٠٠٣ فهذه الجهات المانحة لاترغب في اندلاع نزاع بسبب مياه النيل في هذه المنطقة.

آليات التعاون الإقليمى

نظراً للمستجدات المستمرة ولطبيعة الدول العشر المشكلة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار ، وحرصاً من مصر على مد جسور التعاون مع دول حوض النيل لما تشكله من عمق استراتيجى لمصر وما يمثله النيل فى حياة المصريين ،فقد أصبح من الضرورى إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمى بين دول الحوض إلى جانب الإتفاقيات السابق الإشارة إليها ، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن الماضى على النحو التالى:

١- هيئة مياه النيل :تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة إتفاقية ١٩٥٩، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان ولاتؤثر على دول المنبع الأخرى وتوفر

١٨ مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها وهى:

- مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى .

- مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى .

- مشروع مشار .

- مشروع بحر الغزال .

وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء مصر والسودان وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ إتفاقية ١٩٥٩ .

٢- مشروع الهيدروميت

وتعنى دراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية ، وقد انطلق هذا المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغنداوالسودان ، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية {زائيرآنذاك}،ثم انضمت أثيوبيا بصفة مراقب وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسية – بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت ـ وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الأرصاد العالمية ،وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهى :

أ-الأولى من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٢ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ب-الثانية من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ج-الثالثة من ١٩٨١وحتى ١٩٩٢ بدعم من الدول المتشاطئة .

٣-تجمع الأندوجو: ويعنى الأخوة باللغة السواحلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا ،وقد أعلن عن إنشائه أثناء إنعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل المنعقد فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣، وكانت أهداف التجمع :

١- التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية .

٢- دعم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية .

٣- تبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى .

٤- أن تنعقد إجتماعات الأندوجو فى إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة فى ١٩٨٠ .

٥- دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى الإتفاقية .

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات :

١- نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته .

٢- التنافس الدائم بين أثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة .

٤-تجمع التيكونيل :وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة ، وقد أنشئ هذا التجمع فى ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم : مصر –السودان –تنزانيا –

أوغندا – رواندا – الكونغو الديمقراطية وحصلت باقى الدول على صفة مراقب ، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨ الذى يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت ٢٢ مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الاقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذى شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام ، وقد تحولت تلك اللجنة فى ٢٠٠٢ إلى لجنة تفاوضية مشتركة

٥- مبادرة حوض النيل: تأسست مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات ، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر . ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التى اكتفت بصفة مراقب. وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين:

ا- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها ،واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقى .

ب- مشروعات الأحواض الفرعية ،وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات :

- مشروعات نيل هضبة البحيرات الإستوائية .
- مشروعات النيل الشرقى .

رؤية مصرية تجاه أثيوبيا

إن تعزيز التعاون بين مصر وأثيوبيا يتيح لمصر الاستفادة من المشروعات المشتركة من ناحية والاعتراف بمطالب أثيوبيا من ناحية أخرى بما يجعل حل الخلاف المائي ممكنا بصورة تعاونية لكن في إطار عدد من العوامل أهمها:

-الوعي بالاعتماد المتبادل والبعد عن الإثارة في تناول قضية المياه بين البلدين .

-إمكانية زيادة إجمالي واردات المياه .

-استثمار الميراث الممتد من المبادرات القائمة على حل النزاعات وبناء الثقة.

-فعالية دور الفاعلين الدوليين المهتمين بحل الصراع بصورة بناءة وتوفير حوافز للتعاون بين الدول المتشاطئة.

ويرتبط ذلك التعاون بالقدرة على تفعيل مجموعة من الآليات المتكاملة المستندة على الحق في التنمية وعدم الإضرار وفي هذا السياق يمكن التركيز على عدة مستويات للتحرك:

الأول الدخول في مفاوضات سياسية تراعي المصالح المشتركة وعدم

الإضرار وتعدد سبل التعاون الجماعي .

المستوى الثاني يتعلق بالبعد التنموي الذي يتبناه العديد من دول الحوض في ما يتعلق بالاستخدام الثل للموارد وكيفية أن يكون متجاوزا للتقلبات غير المتوقعة ويرتبط بهذا تغيير نمط الري من ري مطري إلى ري دائم في أثيوبيا على الأخص..

المستوى الثالث إشراك المنظمات الشعبية في شبكة من التفاعلات البيئية على مستوى المجتمعات في دول الحوض بما يحقق مقتضيات تغيير الصورة الذهنية المتبادلة والإدراك الحقيقي لمتطلبات التعاون الجماعي. إن التحدي أمام مصر وأثيوبيا هو النجاح في مشاركة الفائدة بدلا من المشاركة في صراع وزيادة الإنتاج بدلاً من إثارة التوترات والتعاون لتطوير حاويات مياه بدلاً من حاويات حروب واستخدام المياه بدلاً من سوء استخدام المياه.

-1برنامج العمل الاستراتيجي للنيل الشرقي(ENSAP) :

-2ويضم مصر والسودان وأثيوبيا، ويهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للمياه، ومواجهة قضايا الفقر. وقد تم البدء في هذا البرنامج من خلال مشروع أولي يسمى "التنمية المتكاملة للنيل الشرقي(IDEN) ، يضم سبعة مشروعات فرعية؛ هي:

- نموذج تخطيط النيل الشرقي - تنمية صادرات المياه متعددة الأغراض - الإنذار المبكر من الفيضانات - تطوير وسائل الاتصال بين السودان وأثيوبيا- استثمار وتجارة الطاقة للحوض الشرقي- الري

والصرف- إدارة مصادر المياه .

تم إنشاء المكتب الإقليمي الفني لحوض النيل الشرقي ومقره أديس أبابا لتسهيل العمل التعاوني بين الدول الأعضاء، ويديره ٣ مديرون واحد من كل دولة.

واستجابة لهذه السياسة حرصت أثيوبيا على طمئنة مصر بشأن مياه النيل حيث نفى وزيرالري الأثيوبي وجود أي مشروعات مشتركة بين أثيوبيا وإسرائيل، وأن أي تعاون من هذا النوع يتم في أضيق الحدود وعلى مستوى التدريب الفني الذي لا يرقى إلى تعاون يترتب عليه التزامات من الجانب الأثيوبي ،وأكد سيفراوجارسو أن المسئولين الأثيوبيين حريصون على عدم التوقيع على أي اتفاق، أو الموافقة على قيام مشروعات من شأنها تعرض أمن مصر أو الدول المشاركة في حوض النيل للمخاطر، سواء من جانب إسرائيل أو غيرها من القوى الدولية والإقليمية

مصر في خطر

وكان خبراء مصريون في مجال المياه، أكدوا أن الدول التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية، هي الأخطر علي حصة مصر من مياه النيل، مرجعين ذلك إلي أن أثيوبيا تتحكم وحدها فيما يقرب من ٨٥% من حصة مصر من مياه النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في

بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من ١٥% من حصة مصر من المياه؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي في أنها ترفع شعار بيع المياه لمن يدفع أكثر.

وقالوا : إن بوروندي والكونغو لا تتحكمان في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً، وأوضحوا أن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، مشيراً إلي أن آثاره قد تظهر بعد ٥٠ عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وأشاروا الي أن التوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياه النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياه ليس في صالح مصر.

شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوماً عنيفاً ضد مصر بسبب أزمة مياه نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية فيما يتعلق ببناء السدود علي نهر النيل.

وقال لقد بدأ عهد جديد في حوض النيل وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض بأن مياه نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياه، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياه نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة وهذه الظروف تغيرت، وأكد أن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم أنها لا تزال دولة فقيرة، لكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل وترك زيناوي الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف وكانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، والتي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر ويقع سد بليز فى ولاية أمهرة الواقعة على بعد ٥٠٠ كيلو من العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، و تكلف ٥٠٠ مليون دولار، وقالت أثيوبيا أنه سيولد المزيد من الطاقة الكهرومائية باستخدام الموارد المائية لبحيرة تانا، لافتة إلى أنها المرة الأولى التى تستغل فيها أثيوبيا نهر النيل، والذى تشاركها فيه ثماني دول أفريقية.

في المقابل، حذر خبراء مصريون في مجال المياه من خطورة إنشاء مثل هذه السدود علي حصة مصر من مياه النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخري إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلي مصر.

أهداف استراتيجية لإسرائيل في إفريقيا

الواضح أن وجود إسرائيل في أثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلا عن إمكان احراز كثير من النجاح في أفريقيا مبررًا رؤيته بأن علاقات إسرائيل بأثيوبيا، ظلت دائما مميزة، و لم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلا مريام، الاشتراكية على الرغم من كون النظام الأثيوبي وقتها جزء من المعسكر الاشتراكي، وحلف عدن، المعاديين للغرب، ورد السبب إلى التخوف الإسرائيلي والأثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمرخلال الحروب الأثيوبية الأريتيرية، اتخذت الدول العربية موقفا دائماً مؤيداً لإريتريا، وبعد استقلال أريتريا، وقعت تحت قبضة نظام معاد للعرب.

الخيار الأثيوبي تجاه أريتريا يحظى بدعم إسرائيلي لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم في أريتريا من جهتها كانت أثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم للرئيس الإريتري أسياس أفورقي وتتوقع انهيار النظام الأريتيري، عوضا عن رغبة القوميات الأثيوبية المختلفة في إحلال النظام الإريتري بنظام

يتوافق مع أثيوبيا يمكن الأخيرة من الوصول إلى البحر الأحمر لأن قيام دولة أريتريا المستقلة حرم أثيوبيا من سواحلها البحرية، التي تم ضمها لإريتريا .

إسرائيل تبحث استغلال علاقة أثيوبيا بالسودان وجيبوتي

من جهة أخرى لايمكن نفي تطلعات إسرائيل للصومال البلد الذي يعيش فوضى، والبحث عن دور إستراتيجي يمر من خلال تقوية العلاقة مع أثيوبيا، تمهيداً لاستغلال الحدود الطويلة التي تفصل بين البلدين، والاتجاه إلى الجزء الشمالي من الصومال، المحكوم بواسطة حكومة علمانية غير مهتمة بالبعد العربي، وباحثة عن تقارب مع إسرائيل، لتتمكن تاليًا من قص جناح أساسي في العالم العربي وهو الصومال بشقيه.

تعمل إسرائيل على تقويض أطراف العالم العربي ويرى خبراء أن اتفاق السلام المتوقع في السودان، والذي سيتيح كيانا ذاتيا في الجنوب، ولا يمنع إقامة علاقة بين الكيان الجنوبي، وبين أية دولة في العالم، يمكن أن يحقق لإسرائيل نشاطًا استثماريًا ضخماً وسيتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الأثيوبية، التي ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الأثيوبية المفتوحة في ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة أثيوبية في جيبوتي، في انسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقيا .